

## ملخص دراسة

# علاقة التعليم العالي بسوق العمل في لبنان

معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية نموذجاً

دراسة أعدت لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم اجتماع التربية

اعداد: سحر محمد حمود وإشراف: أ. د طلال عتريسي

لما كان للتطور التكنولوجي وثورته المعلوماتية أثر في تغيير خارطة السوق العربية بشكل عام واللبنانية بشكل خاص، كان لا بدّ من تسليط الأضواء على هذه الظاهرة لما تحتويه من آثار سلبية بدلاً من أن تكون إيجابية بسبب عدم المواكبة المستمرة لمتطلبات العولمة وتوجهاتها الحالية والمستقبلية.

فمخرجات التعليم العالي الحالي ليست سوى عبئاً إضافياً على سوق العمل. فالخلل أصبح واضحاً بين المهارات المطلوبة والمهارات المتوقّرة، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة من جهة ونسبة الهجرة من جهة أخرى. فلم يعد التعليم العالي يتصف بالجودة المطلوبة بسبب عدم مرونته وقدرته على إستيعاب كل ما هو جديد في عالم المعرفة. فقد أصبح في أغلب الأحيان نموذجاً تلقينياً يبني أجيالاً غير مؤهلة لدفع عجلة التنمية والنمو. فالمتطلبات الحديثة لسوق العمل لا تقتصر فقط على تحديث المادة العلمية فحسب، بل تتعداها إلى إعداد الكوادر التعليمية، تأمين المستلزمات والتجهيزات العلمية، وتوفير المرافق والمنشآت الجامعية الحديثة. كما وان الأسواق المهنية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وعلى الذكاء الصناعي مما أدى إلى تدني فرص العمل لهؤلاء الشباب الذين وقفوا في حيرة بين التسليم بما فرضه القدر وبين انتظار فرص جديدة لإعادة التأهيل والتدريب لمسايرة ومواكبة التقدم.

من هنا جاءت أهمية البحث وبخاصة محاولة التشخيص الدقيق لتلك المشكلة أي معرفة العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم ملائمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل. إذ يعتقد الكثيرون أن الصراع الذي يعيشه الطالب الجامعي في سوق العمل فور تخرجه هو ناتج إما عن ضعف في قدرته على البحث عن عمل أو عن ضعف في استيعاب سوق العمل لأعداد الخريجين. ولكن الأبحاث العلمية الحديثة التي تناولت موضوع التعليم العالي توصلت إلى نتائج أكثر عقلانية وعلمية كشفت عن العلاقة القائمة بين التعليم العالي وسوق العمل. أي أن للتعليم العالي مسؤولية أساسية في ما يعانيه الخريجون من مشاكل إجتماعية كمشكلة البطالة ومشكلة الهجرة وما لهذه المشاكل وغيرها من آثار سلبية على بنية المجتمع وعلاقاته.

وهنا يبدأ السؤال ما هو الدور الذي يلعبه التعليم العالي في دعم متطلبات سوق العمل؟ وهذا الدور تم تحديده من خلال هذه الدراسة التي اهتمت بتقصّي أحوال الخريجين بعد مضي فترة سنتين على تخرجهم لمعرفة مدى تكافؤ الإعداد الجامعي مع متطلبات سوق العمل، وتقصي نواحي الخلل والتقصير في محاولة تطبيق النظريات الدراسية في الحياة العملية.

وتقدم الدراسة وصفاً "سوسولوجياً" للنظام التعليمي في معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية لمعرفة الدور الذي يقوم به في ظل التحديات التكنولوجية والعلمية للعلمة، من خلال دراسة مخرجات هذا النظام والنتائج المتوقعة وغير المتوقعة له على الخريجين بعد مضي سنتين على التخرج. وتعتبر النتائج التي توصلنا إليها بوابة انطلاق لتوصيات تدعم هذا الدور وتزيد فعاليته في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها سوق العمل اللبناني.

وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه: " ما هو دور التعليم الجامعي في دعم متطلبات سوق العمل في لبنان؟". وما هو دور التعليم الجامعي بشكل عام ومعهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية بشكل خاص في دعم متطلبات سوق العمل؟ وهل يتصف هذا الدور بالإيجاب أم بالسلب؟ وهل يخضع إلى التقويم المستمر لمواكبة المتغيرات الوظيفية؟ ما هي مواكبة هذا التعليم للمتطلبات التكنولوجية الحديثة؟ وهل يعتبر الإعداد الجامعي الحالي كافٍ للنزول بكفاءة تامة إلى سوق العمل؟ ما هي فرص العمل التي أتاحت للخريجين؟ وما هي قنوات الإلتحاق بها؟ وما هو مقدار الرضا عن العمل وشروطه؟ ما هو مقدار الرضا عن الإعداد الجامعي ومدى ملاءمته والنواقص فيه من ناحية متطلبات المهنة؟ ما هي أهم المؤهلات والخبرات والشروط المطلوبة من خريجي الجامعات لتلبية إحتياجات سوق العمل؟ ما هو دور التعليم الجامعي في توفير الموارد البشرية لسوق العمل؟ وما هي الأهداف الموكلة إلى التعليم الجامعي في عصرنا الحالي؟

وقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي والمنهج التجريبي. إضافة إلى إستخدام طريقة المسح وبخاصة "المسح بالعينة". أما أدوات جمع البيانات فهي المقابلة والإستبيان.

وتقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

### 1. إن التعليم الجامعي في لبنان لا يواكب المتغيرات الدائمة لسوق العمل:

- إن فرص العمل في لبنان لا تتوفر للطالب الجامعي فور تخرجه مباشرة، بل هي مخصصة لأصحاب الخبرة والمؤهلات التكنولوجية الحديثة.
- إن الخريجين يعملون في مهن غير مرتبطة بتخصصهم الجامعي، مما يؤدي إلى عدم الرضا الوظيفي من جهة وتتنوع أماكن العمل التي تقصُر مدة الخدمة فيها من جهة أخرى.
- إن عملية التدرج الوظيفي للخريج الجامعي داخل مؤسسة العمل نفسها هي بطيئة جداً وترتبط بالمجهود الشخصي للخريج في تحصيل متطلبات سوق العمل.

## 2. إن عملية اختيار الإختصاص الجامعي لا تستند إلى معايير توجيهية سليمة:

- تعتبر الكليات الجامعية التي لا تتطلب إمتحان أو مباراة دخول الخيار الأسهل للطلاب والبديل له في حال عدم نجاحه في الكليات الأخرى.
- إن التسجيل في الجامعات لا يسبقه مرحلة توجيه مهني للاختصاصات المختارة بل هو مرتبط باختيار الطالب من جهة والعدد الإجمالي المطلوب للطلاب في كل اختصاص.
- إن أغلبية الطلاب الجامعيين لا يمتلكون البيانات الكافية حول ماهية الاختصاص، مواد التدريس، المهن المرتبطة، بيئة العمل،... لذلك نجدهم إما أصحاب اختصاص مجهول وإما متعددي الاختصاصات..

وقد شملت المجالات التالية:

- **المجال البشري:** خريجو مرحلة الإجازة في كافة اختصاصات معهد العلوم الإجتماعية. وقد بلغ عدد العينة المدروسة 100 خريج موزعين على الفروع الخمسة لمعهد العلوم الإجتماعية وفقاً للنسب التالية: الأول 36%، الثاني 12%، الثالث 17%، الرابع 14%، والخامس 21%.
- **المجال المكاني:** الفرع الأول (بيروت - الروشة)، الثاني (جبل لبنان - الرابية)، الثالث (طرابلس - القبة)، الرابع (البقاع - الكسارة)، والخامس (الجنوب - صيدا) لمعهد العلوم الإجتماعية - الجامعة اللبنانية.
- **المجال الزمني:** تمت متابعة الخريجين في الأعوام 2009 - 2010م، وأنجزت بين 2010م و2012م.

وتضمنت الدراسة قسمين تناولا المحاور التالية:

### 1. القسم الأول:

**الفصل الأول:** تناول التعليم العالي بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث النشأة والتطور، مع التركيز على معالم التحديث في التعليم العالي والإستفادة من التجارب العالمية والعربية في هذا الإطار.

**الفصل الثاني:** تم تقديم تاريخ التعليم العالي في لبنان أي نشأة الجامعات وتطورها حتى اليوم. إضافة إلى عرض واقع التعليم العالي الخاص ومدى إسهامه بسوق العمل، إضافة إلى واقع الجامعة اللبنانية وكيف تسهم في دعم سوق العمل بالخريجين. كما تم التطرق إلى سوق العمل في لبنان بين واقعه وما يجب أن يكون من خلال الدراسات والمؤتمرات التي أجريت بهذا المضمار.

**الفصل الثالث:** تم تقديم لمحة عن نشأة وتطور المعهد، تحديد دوره في البحث العلمي والإجتماعي مع تحليل إستجابة المعهد إلى متغيرات سوق العمل وعلاقته بالخريجين.

### 2. القسم الثاني:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وفق المحاور التالية:

**الخصائص العامة للعينة:** اي العينة المبحوثة، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، نوع وفرع ومعدل البكالوريا الرسمية.

**خصائص المرحلة الجامعية:** اي تاريخ الانتساب الى المعهد بعد شهادة البكالوريا، نسبة المتابعين لمرحلة الجدارة، اللغات الاجنبية المتقنة، التسجيل باختصاص اخر قبل اختيار العلوم الاجتماعية، نسبة الخاضعين لتوجيه مهني يسبق الاختيار الجامعي، اسباب اختيار اختصاص العلوم الاجتماعية، امتلاك المعلومات المسبقة عن الاختصاص، مدى ثبات وتغير انطباع الطلاب خلال متابعة الاختصاص، ومستويات التحصيل خلال سنوات الدراسة.

**التأهيل والتدريب للخريجين خلال الدراسة وما بعد التخرج:** على مستوى الاختصاص، اللغات، التدريب، والتعليم المستمر.

**المجالات الوظيفية التي يعملون بها:** نسبة العاملين، تصنيف الاعمال وفقاً للفئات الوظيفية، معرفة مجالات العمل في اختصاص العلوم الاجتماعية، تاريخ اول عمل، الراتب الاول والحالي، اليات التوظيف، الرضا الوظيفي، والتحفيزات داخل العمل.

**ربط المتغيرات بالتحصيل الجامعي والعمل:** على صعيد علاقة سبب اختيار الاختصاص بعلامات البكالوريا ونوع البكالوريا، علاقة سبب اختيار الاختصاص والمعلومات المسبقة عن الاختصاص بمعدل سنة اولى جامعية، علاقة الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والسكن ومتابعة الجدارة والدراسات العليا والتمكن من الاختصاص واللغات والتدريب الكافي بإيجاد فرصة العمل. وعلاقة مجال العمل والراتب والتحفيزات داخل مؤسسة العمل بالرضا الوظيفي للخريج.

## وقد جاءت النتائج وفق الآتي:

1. أوضحت الدراسة إن الذكور لا يشكلون عبئاً على سوق العمل كما الإناث، إذ بلغت نسبة العاملين الذكور أعلى من نسبة العاملين الإناث سواء عملوا في مجال العمل الاجتماعي أو في مجالات عمل أخرى. ويعود ذلك كون عدد الإناث المنتسبين إلى المعهد اكبر بكثير من عدد الذكور والتي لا يستطيع سوق العمل وفرصه الضئيلة في المجال الاجتماعي استيعابهم.
2. أظهرت الدراسة حاجة سوق العمل إلى الخبرة والتدريب المهني الكافي للخريجين، إذ أن الفئة العمرية الأكثر عملاً هي فئة ما فوق سن 27 عاماً والتي حصلت خبرتها من خلال مباشرتها العمل ما قبل التخرج أي خلال متابعة الدراسة الجامعية، والذي بدوره فتح لها مجال للتطور والتقدم الوظيفي.
3. أبرزت الدراسة أهمية الاختصاص في استقطابه الفئات العمرية الكبيرة ما بين سن 35 و 50 عاماً وتلبية طموحهم بمتابعة الدراسة والتي يصعب عليهم متابعتها في اختصاصات علمية نظراً لتقدم العمر من جهة والفترة الطويلة لترك الدراسة الممتدة ما بين تاريخ نيل البكالوريا وتاريخ الانتساب إلى الجامعة من جهة أخرى.
4. ظهر اثرين متناقضين للاختصاص على فئات الخريجين المتزوجين، إذ أظهرت الدراسة إيجابية الاختصاص على المتزوجين على صعيد تسهيلات التحصيل الدراسي من خلال عدم إلزامية الحضور. فتساوت في عينة الدراسة نسبة الخريجين العازبين ونسبة المتزوجين منهم. أما على صعيد العمل فقد أتت النتائج عكسية على المتزوجين، إذ تبين أن نسبة العاملين العازبين اكبر من العاملين المتزوجين ويعود السبب إلى أن ظروف وبيئة العمل قد لا تتناسب العديد من المتزوجين لاسيما الإناث منهم لان الذكور يواجهون معوقات وظيفية بنسبة اقل من الإناث.

5. أوضحت الدراسة أن مركز فرص العمل في العاصمة بيروت وضواحيها. إذ نسبة العاملين في بيروت وضواحيها أعلى من نسب العاملين في مناطق الشمال والجنوب والبقاع والجبل. إذ يتوفر فيها العديد من المؤسسات على مختلف أنواعها التربوية والإجتماعية والإدارية إضافة إلى المؤسسات الحكومية المتعددة. بينما في المناطق النائية كالشمال والبقاع والجنوب فهي مناطق فقيرة بالمشاريع الوظيفية ليس فقط على صعيد خريجين العلوم الإجتماعية فحسب بل على صعيد عدة اختصاصات. ففرص عملها ضئيلة بعيداً عن نوع الاختصاصات المتوفرة لدى الخريجين. إضافة إلى مشكلة التنقلات التي يواجهها العامل في تلك المناطق، إذ أن فرص العمل تتركز في مناطق وسطية يصعب للمناطق أو القرى الفرعية الوصول إليها.

6. أكدت الدراسة غياب التوجيه المهني للخريجين ما قبل الاختيار الجامعي، لذلك لم تكن عملية اختيار اختصاص العلوم الإجتماعية على أساس معايير تربوية ومهنية سليمة. فكان الاختصاص آخر محطة يلجأ إليها من أنهى شهادة البكالوريا لأسباب مرتبطة بعدم نجاحه في اختصاصات أخرى سبق وان تقدم إليها، ضعف القدرات المادية للتسجيل في جامعات خاصة، صعوبة التنقلات إلى الفروع الجامعية لكليات أخرى. ناهيك عن عدم معرفته المسبقة عن ماهية هذا الاختصاص، مواد التدريس، وآفاقه العملية بعد التخرج. لذلك أوضحت الدراسة نسبة كبيرة من الخريجين الذين تفاجؤوا وتغيرت انطباعاتهم بعد دراسة الاختصاص والتي اكتشفوا من خلالها عدم ملائمة الاختصاص لميولهم وقدراتهم المهنية.

7. أوضحت الدراسة أن المسار التعليمي ما بعد البكالوريا سواء الفنية أو الثانوية مقفل بالنسبة لبعض الفروع باتجاه الكليات التطبيقية. إذ تبين أن أكثر من انتسب إلى المعهد من ذوي فرع الاجتماع والإقتصاد تقدم مسبقاً إلى مباراة الدخول لكلية الإدارة والعلوم الاقتصادية، كلية الإعلام، وكليات أخرى ولم ينجحوا فعادوا واختاروا العلوم الإجتماعية. كذلك الأمر بالنسبة لاختصاصات البكالوريا الفنية، إذ تتضمن أسئلة الإمتحانات منهاج البكالوريا الثانوي أي ما يفوق مؤهلات طلاب البكالوريا الفنية.

8. وجد ارتباط بين معدل البكالوريا وسبب اختيار اختصاص العلوم الإجتماعية، فان الناجحين في البكالوريا الرسمية بمعدلات عالية لا ينتسبون إلى معهد العلوم الإجتماعية حتى لو كان فرع البكالوريا اجتماع واقتصاد ويفضلون الاختصاصات الإدارية والإعلامية والمعلوماتية. أما ذوي المعدلات المنخفضة فهم الأكثر استقطاباً لاختصاص العلوم الإجتماعية لعدم توفر إمتحان دخول. لذلك لم تتوفر المعدلات العالية سوى لدى اللذين تقدموا بإمتحانات دخول إلى جامعات واختصاصات أخرى ولم ينجحوا فكانت العلوم الإجتماعية الخيار البديل.

9. أظهرت الدراسة ارتباط بين سبب اختيار الاختصاص وبين فرع البكالوريا من حيث المسار المهني حيث أن الطالب في حال لم يتوفر لديه اختيار آخر أو لم ينجح في اختصاص سبق وان تقدم إليه فهو تلقائياً يعود للمسار المهني لكل فرع من فروع البكالوريا الرسمية سواء الثانوية أو الفنية. لذلك فان الخيار الأول والأسهل لفرعي

الاجتماع والإقتصاد والفلسفة هو علم الاجتماع وذلك كونه أكثر مرونة من الاختصاصات الأدبية والإنسانية الأخرى مع إمكانية تفاعل الطالب معه خلال الدراسة والمجتمع وسوق العمل.

10. هناك ارتباط بين سبب اختيار الاختصاص والتحصيل الدراسي خلال السنة الجامعية الأولى. إذ أن الراغبين في دراسة العلوم الإجتماعية كانت معدلاتهم اكبر من معدلات الذين لم يتوفر لديهم خيار آخر أو من تقدم منهم إلى اختصاصات أخرى سابقة ولم ينجح.

11. ظهر ارتباط بين المعلومات المسبقة عن الاختصاص لدى الطالب الجامعي ومعدله خلال السنة الجامعية الأولى فقط في فئة المعدل "الجيد"، ويعود سبب ذلك إلى أن بعض الطلاب تغير انطباعهم خلال متابعتهم دراسة الاختصاص، فمنهم من أصبح انطباعه جيد ومنهم من أصبح سلبي. وبالتالي فإن الفئتين المعدل المقبول والحسن هم من الفئات التي تأثرت بتغير الانطباع نحو السلبي، بينما فئة الجيد هي الفئة التي تأثرت بالتغيير الإيجابي.

12. اغلب الخريجين انتسبوا إلى المعهد في العام التالي لتاريخ نيل البكالوريا الرسمية مع نسب بسيطة لمن انتسب بعد عدة أعوام ما بين 6-20 عاماً. وقد برزت هذه الفئة الأخيرة بشكل اكبر في الفرع الأول للمعهد، مما يعني أن نسبة المتابعين في الأعوام المتقدمة هي في مناطق بيروت وضواحيها، إضافة إلى أن بعضهم من يتابع اختصاص العلوم الإجتماعية كاختصاص مضاف لاختصاصه. أما بالنسبة للمتسبين بعد عامين أو أكثر فهم بالأغلب من تسجل باختصاص آخر أو غيره ولم ينجح فقرر عدم المتابعة والتسجيل في العلوم الإجتماعية.

13. لا يوجد فهم أكاديمي للشهادات المتوفرة في لبنان ومسارها العلمي والمهني وما تؤهل الخريج من إمكانات وقدرات في سوق العمل. فالشهادات الأكثر تعارفاً لدى سوق العمل هي إجازة، ماجستير، ودكتوراه، لذا نجد انه على الرغم من أن نصف العينة المدروسة قد تابعت الجدارة بعد الإجازة إلا انه لم يتواجد ارتباط بين من أكمل الجدارة وإيجاد فرصة عمل، فلم تكن شهادة الجدارة مرحلة مصيرية بالنسبة لسوق العمل. لذلك قد يخفف وطأة هذه المشكلة نظام ال LMD والذي بدوره يوحد الشهادات العلمية على صعيد اغلب الجامعات في لبنان.

14. لم تظهر الدراسة اهتماماً باللغة الأجنبية في مناهج التدريس في بعض فروع المعهد، إذ أن مستوى إتقان اللغة الأجنبية لدى الخريجين يتراوح بين الوسط والجيد. ويعود السبب إلى أن خريجين الفرع الثاني قد تابعوا الاختصاص باللغة الأجنبية واغلبها الفرنسية عكس مما هو عليه في الفروع الأخرى والتي فيها المواد باللغة العربية. بينما في الفروع الأخرى هناك العديد من الطلاب الذين خضعوا لدورات تدريبية في اللغات بدافع ذاتي لعدم اعتمادهم على مادة اللغة التي تعطى بالمعهد. لذا لم نجد ارتباط بين مستوى إتقان اللغة وإيجاد فرصة عمل سوى لدى العاملين في المجال الاجتماعي، أما من يعمل خارج مجال العمل الاجتماعي لا يعنيه مستوى إتقان اللغة.

15. أظهرت الدراسة أن اختصاص العلوم الإجتماعية يبدأ من مرحلة الماجستير، وما دون هذا المستوى قد كان ثقافة عامة لأغلب الخريجين. لذا لم تبرز نسبة عالية من الخريجين المتابعين للدراسات العليا - الماجستير. إلا انه برز ارتباط بين العاملين المتابعين للدراسات العليا وبين غير المتابعين. إذ أن الخريجين المتابعين يؤكدون أهمية التعمق بالاختصاص للاستفادة القصوى في مجال عملهم، إضافة إلى مساعدتهم على التدرج الوظيفي بشكل أسرع وبالتالي زيادة رواتبهم الحالية.
16. تبين من خلال الدراسة عدم التركيز خلال سنوات الدراسة على المواد المتخصصة في مجال البحث الاجتماعي والتطبيقات الميدانية، لذا فإن اغلب العينة المدروسة قد قيمت معرفتها وتمكنها من الاختصاص بالجيد وجاء أكثرها نتيجة تحصيل ذاتي ومطالعات خاصة بعيداً عن جهد الجامعة.
17. أوضحت الدراسة أن اغلب الخريجين يعيشون بطالة مباشرة ومقنعة، إذ بلغت نسبة العاملين في العينة المدروسة ما يقارب نصف العينة. ومنهم من يعمل باختصاصه ومنهم من يعمل في مجالات أكثر بعداً عن المجال الاجتماعي واغلبهم في الفئات الرابعة وما دون. والجدير ذكره انه بعضهم عمل بعد التخرج بسنة أو سنتين والبعض الآخر وهو نسبة كبيرة كان يعمل خلال متابعة الدراسة.
18. أوضحت الدراسة أن سوق العمل يعتمد على تقنيات غير مهنية في استقطاب الخريجين لاسيما من يعمل بغير اختصاصه، إذ أن اغلب العاملين قد توظفوا من خلال معارف شخصية أو ما يطلق عليها بما متعارف عنها "الواسطة". وهذه الوساطة نتيجة معارف وظيفية أو حزبية أو علاقة قرابة تربط الخريجين أنفسهم أو ذويهم. ومن الملاحظ أن اغلب الخريجين لم يمتنعوا عن قول هذه النتيجة والتي يجدونها امراً محتملاً لأي باحث عن الوظيفة بعيداً عن الحديث عن الكفاءة أو المؤهلات الشخصية.
19. ظهر ارتباط قوي بين التمكن من الاختصاص عند التخرج أي الكفاءة العلمية للخريجين وسوق العمل، ويعود ذلك إلى الخريجين المتمكنين من الاختصاص يمتلكون مهارات أوسع من غير المتمكنين وهذا ما يظهر خلال المقابلة الوظيفية من جهة ومن خلال السير الذاتية للخريجين من جهة أخرى. وهذه المهارات التي نتحدث عنها تأتي من خلال الدورات أو التدريب الميداني الذي خصص خلال الجامعة ولو بنسبة قليلة مثل ما أفاد الخريجين.
20. وفي غياب التوجيه خلال الدراسة الجامعية حول أهمية التدريب المهني والتأهيل المعرفي، فلم يظهر ارتباط بين الخاضعين للدورات التدريبية وبين غير الخاضعين وعلاقتها بإيجاد فرصة عمل. فأغلب الخريجين لم يخضعوا لأي نوع من الدورات التدريبية لعدم توفر الدافعية لدى البعض منهم، وعدم توفر الإمكانيات لدى البعض الآخر. إضافة إلى غياب دور الأستاذ الجامعي في تحفيز طلابه حول البحث عن المعرفة وتطوير وتأهيل قدراتهم. كما لم يظهر ارتباط بين الخاضعين للتدريب المهني وبين غير الخاضعين وعلاقتها بإيجاد فرصة عمل. ويعلل ذلك إلى نسبة الخاضعين للتدريب المهني من إجمالي العينة بسيط جداً. وبالتالي لم يؤثر ذلك لان أغلبية الخريجين لا

يعملون ضمن المجال الاجتماعي. ومن الجدير ذكره انه هناك شخص واحد في العينة المدروسة من خضع إلى تدريب مهني داخل مؤسسة إجتماعية وتم توظيفه في نهاية التدريب. وهنا ما يظهر أهمية هذا الجانب والذي لا يأخذه الخريجين بعين الاعتبار والأهمية.

21. ظهر ارتباط قوي بين العاملين في الاختصاص والرضا الوظيفي لديهم مع وجود نسبة من العاملين بغير اختصاصهم ولديهم رضا وظيفي نتيجة التقديرات التي توفرها مؤسسة عملهم من حوافز وغيره.

22. ظهر ارتباط قوي بين زيادة سنوات الخبرة بزيادة الراتب ما بين بداية العمل والعمل الحالي. لذا نجد أن راتب الخريجين عند بداية عملهم لا يشكل رضا وظيفي لديهم. بينما يظهر الرضا مع التدرج الوظيفي وزيادة الراتب بعد سنوات الخبرة، إضافة إلى التحفيز التي يقدمها أصحاب العمل.

23. و أخيراً، ظهر ارتباط بين معرفة مجالات العمل وإيجاد فرصة عمل، لان الخريجين الذين حصروا معرفة مجالات العمل فقط بالتدريس لم يبحثوا عن فرصة عمل في مجالات أخرى. وكما لا نحمل الخريج المسؤولية الكاملة في هذا المجال، فان بعض المناطق النائية لاسيما في الشمال والبقاع لا تتوفر في أماكن سكن الخريجين سوى التدريس وبالتالي فان المجالات المتاحة لديهم هي محدودة.

إن التنمية البشرية هي من أهم أهداف النظم التعليمية في الدول المتقدمة، لذلك سعت هذه الدول إلى تغيير مناهجها وتحديثها بشكل دائم وفق ما يتناسب مع إعداد الكوادر البشرية المهيأة لخدمة المجتمع وترك بصماتها في كافة المجالات العلمية والإجتماعية الحديثة. أما على صعيد الدول النامية فقد أخذت في الآونة الأخيرة العديد من البلدان في تبني التحديثات المستخدمة في البلدان المتقدمة وما رافق ذلك من مشكلات في نظامها التعليمي لعدم الكفاءة أو الجودة في تطبيق هذه التحديثات مع وجود العديد من الايجابيات لاسيما بما يتعلق بتعميم النظام التعليمي الأوروبي وما يسهم ذلك بفتح آفاق التعليم العالي في الدول المتقدمة.

وبالحديث عن لبنان، فقد سعى في الآونة الأخيرة للحاق بقطار التطور التكنولوجي من خلال التحديث في النظم التعليمية في اغلب جامعاته لاسيما في الجامعة اللبنانية على غرار الجامعات الأوروبية، إلا انه هناك العديد من المعوقات لإتمام هذه العملية بنجاح كامل. وحتى اليوم لاتزال جامعاتنا تخرج الآلاف من الطلاب بلا معايير محددة لإحتياجات سوق العمل، بل نجد أن عملها تنافسي في الساحة الجامعية وكل مؤسسة تسعى لان تكون الرقم واحد في استقطابها للطلاب. وفي ظل كل هذا يبقى الطالب الجامعي ضحية البحث عن الوجود المهني.

فحتى اليوم، نجد أن الطالب الجامعي لا يمتلك مهارات سوق العمل. فالخريج ينهي دراسته الجامعية ولا يمتلك أي مهارة يضعها في سيرته الذاتية سوى الشهادة الجامعية وتاريخ التخرج. وكيف لنا أن نطلب من المؤسسة التعليمية أن



تؤهل الخريج بالمهارات الحياتية والوظيفية وهي بالأصل غير قادرة على تأهيله من ناحية الاختصاص. فأغلب اختصاصاتنا لا تُدرّس سوى بالشق النظري منها ولا يتم التطرق إلى الجانب الميداني سوى ببعض جوانبه. فهل أصبحت مشكلة التدريب المهني مسؤولية الخريج نفسه، فنجدّه بدلاً من أن يبحث عن وظيفة عمل يبحث عن تدريب وظيفي... أين العلاقات التربوية والمهنية التي تقيّمها الجامعات مع مؤسسات العمل؟

إن التعليم العالي في عصرنا الحالي لديه العديد من المهام الموكلة إليه. فليس المطلوب توفير شهادة جامعية بل المطلوب توفير كادر بشري يحتاجه المجتمع ومؤهّل لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

إن هذه الدراسة قد أكدت أن التعليم الجامعي في لبنان لا يواكب المتغيرات الدائمة لسوق العمل، فلم تتوفر فرص العمل المناسبة للخريجين عينة دراستنا إذ أن أغلبهم لا يعمل ومن يعمل تجده بمهن لا تمت بصلة لاختصاصه الجامعي لأنه لا يمتلك المهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل. مما أدى إلى عدم الرضا الوظيفي من جهة وتتنوع أماكن عمل الخريجين التي تقصر مدة الخدمة فيها من جهة أخرى. كما أن عملية التدرج الوظيفي لهم داخل مؤسسة العمل نفسها بطيئة جداً وارتبطت بمجهودهم الشخصي في تحصيل متطلبات سوق العمل من دورات ودراسات أخرى.

كما أكدت الدراسة أن عملية اختيار الاختصاص الجامعي لا تستند إلى معايير توجيهية سليمة. إذ كان المعهد عينة دراستنا الخيار الأسهل للطلاب والبديل له عندما تقدم إلى اختصاص آخر ولم ينجح بإمتحان الدخول. كما أن التسجيل في المعهد لم يسبقه مرحلة توجيه مهني للاختصاصات والمجالات المتاحة له في الجامعات. بل كان الاختيار نتيجة أسباب أخرى منها عدم توفر البديل، وقرب الموقع الجغرافي خاصة للمقيمين في مناطق البقاع والجنوب والشمال... كما أن أغلبية الخريجين لم يكونوا على علم بماهية الاختصاص، مواد التدريس، المهن المرتبطة، بيئة العمل،... لذلك منهم من تفاجئ خلال الدراسة فأثر ذلك على تحصيله الدراسي ومنهم من أكمل وتمنى لو انه لم يكمل لأنه لم يجد فرصة عمل.

إن حل مشكلة التعليم العالي وسوق العمل في لبنان لا تبدأ من الجامعة بل تبدأ من مراحل التعليم الثانوي. فليس مقبول أن يتخرج من ثانوياتنا طالب لا يستطيع أن يحدد ميوله وقدراته العلمية، أو لا يمتلك مهارات التفكير السليم وأخذ القرار المناسب، أو ليس لديه فكرة عن الاختصاصات في لبنان ماهيتها، مواد التدريس، مجالات العمل، المهارات والقدرات التي تتطلبها. كما انه ليس مقبول أن يعطل الطالب سبب اختيار اختصاصه الظروف المادية أو بجواب مقنع: الموقع الجغرافي. ففي بلد يتحدث عن حق الحرية، فالحرية أن يختار الطالب الاختصاص المناسب ولا يعيقه أي ظرف من الظروف.

من هنا وعندما يصبح لدينا طالب ثانوي لديه ما يكفي من الوعي المهني، تصبح الجامعات معمل لتوليد ذاك الخريج المبدع والمتميز الذي يحتاجه سوق العمل.